المحتوى

مجلة التنمية الجهوية

العدد الثاني

السداسية الثانية 2012

التأشيرة القانونية عدد 3142

ردم د 5365 - 2286

تصدر عن

المندوبية العامة للتنمية الجهوية

المديرة المسؤولة

نجوى بالحاج

التنسيق العام

محمّد الجديدي

هيئة التحرير

الحبيب السكندراني

محمود عبد المولى

المراسلات

25 مكرر نهج صدر بعل

لافيات تونس 1002

الهاتف : 200 799 71 - 454 799 71

الفاكس : 234 787 71

cgdr@mdci.gov.tn

www.cgdr.nat.tn

المقالات والبحوث المنشورة

لا تلزم إلا أصحابها

إنجاز و طباعة

مطبعة تونس قرطاج

كلمة العدد

النشاط

- منتدى تونس للاستثمار ص 4
- المنتدى الاقتصادي والمالي للبحر المتوسط [ميلانو، ايطاليا 2012] ص 4
- دعم التشغيل في ولاية بنزرت... ص 4
- منتدى الأعمال والتكنولوجيا ص 5
- التصرف في الميزانية حسب الأهداف ص 5
- الأسبوع العالمي للأعمال والمبادرة ص 5

إصدارات

- ولاية ... في أرقام سنة 2011 ص 6

تحقيقات

- ولاية منوبة : المخزون الأخضر لإقليم تونس ص 7
- جمع المحار : نشاط جدير بالمساندة... ص 12

التنمية المندمجة

- دعما للشراكة المحلية، اللجان المحلية تنظر في تقدم انجاز مشاريع التنمية المندمجة ص 14

البرنامج الجهوي للتنمية

- متابعة تنفيذ المشاريع العمومية لسنة 2012 ص 16

التنمية المحلية

- تفعيلا للامركزية : اللجان المحلية تتابع المشاريع العمومية ص 18

التعاون الدولي

- تركيا : منظومة متكاملة للمعلومات الإحصائية الجهوية ص 20

إدارات التنمية الجهوية

تونس

مقر ولاية تونس

الهاتف/الفاكس :71241496

أريانة

مقر ولاية أريانة

الهاتف/الفاكس : 71714000/ 71708164

بن عروس

مقر ولاية بن عروس

الهاتف/الفاكس : 71388816

منّوبة

8 نهج توفيق الحكيم ، منّوبة

الهاتف/الفاكس :70615858

نابل

مقر ولاية نابل

الهاتف/الفاكس : 72232969

بنزرت

مقر ولاية بنزرت

الهاتف/الفاكس : 72421100

زغوان

الحي الإداري 1100 زغوان

الهاتف/الفاكس :72676907

سوسة

مقر ولاية سوسة

الهاتف/الفاكس : 73232399

المنستير

برج خفشة ، نهج الجمهورية ، الطابق الثالث 5000 المنستير

الهاتف/الفاكس : 73907311

المهدية

نهج ابن الهيثم عمارة الهادي ناقة 5100 المهدية

الهاتف/الفاكس :73681445

صفاقس

مقر ولاية صفاقس

الهاتف/الفاكس :74402905

كلمة العدد

صدر العدد الأول لـ «مجلة التنمية الجهوية» ونال استحسان المهتمين بالشأن التنموي، مركزيا وجهويا، من قائمين على الإدارة العمومية الجهوية ومن إطارات المساندة ومن مهنيين وأهل الخبرة ومن جامعيين من داخل تونس ومن خارجها (*).

وهو إستحسان حافز على المثابرة في تجسيم التوجه الإنفتاحي للمندوبية العامة للتنمية الجهوية بما يرتقي بأدائها إلى مستوى تطلعات مختلف شرائح القراء بإثراء وتنويع المحتوى وذلك وعيا منها بجسامة المهمة الموكولة لها في تنشيط ومساندة العمل التنموي وفي تجذير التواصل التفاعلي حول تطورات المسألة الجهوية ببلادنا مع مختلف المتدخلين فيه والدراسين وأهل الخبرة.

فالحاجة ملحة اليوم لتطوير التواصل عبر مختلف الوسائط (موقع الواب، النشرية الاحصائية السنوية، وثائق ترويجية...) مع المحيط المؤسساتي والبشري المتحرك، بإنتاج مادة جادة وهادفة مشفوعة بعمق التحليل وبدقة المعلومة الإحصائية.

وبقدر حرصها على تشريك إطاراتها مركزيا وجهويا، في إثراء محتوى «المجلة» فإن المندوبية العامة للتنمية الجهوية ساعية إلى تشريك ذوي القدرة والرغبة الجادة في المساهمة فيه.

وعسى أن يدفع التقاطع الإيجابي بين مختلف مكونات الوسط المهني للفاعلين في الحراك التنموي بالجهات، نحو تفعيل دور «المجلة» كمنبر حوار لتبادل القراءات والمعرفة والخبرة بما يدعم من اشعاع هذه النشرية الفتية.

«المجلة»

(*) فرنسا، إيطاليا، الكندا، تركيا، بولونيا، هولندا، بلجيكا...

منتدى تونس للاستثمار (تونس،14-15 جوان 2012)

ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية في هذه التظاهرة الدوليةحيث تمّ عرض وتوزيع إصدارات ترويجية حول الولايات مرجع النظر والعدد الأول لـ «مجلة التنمية الجهوية «ووثيقة «ولاية... في أرقام» مع تقديم المديرة العامة لمداخلة حول مقومات التنمية بالشمال الشرقي والوسط الشرقي وذلك في منبر مخصص للجهات أشرف عليه السيد وزير التنمية الجهوية والتخطيط.

وقد واكب فعاليات هذه التظاهرة أصحاب أعمال ومستثمرين من تونس والخارج (فرنسا، ايطاليا، ألمانيا...).

وكان «المنتدى» مناسبة سانحة لعقد لقاءات للتباحث في سبل تطوير آليات الشراكة بين المندوبية العامة للتنمية

الجهوية وهياكل مساندة للأعمال على غرار غرفة التجارة بميلانو (ايطاليا) ومقاطعة «توسكان» (ايطاليا) علما وانه تمت دعوة المندوبية العامة للتنمية الجهوية للمشاركة في تنشيط فعاليات المنتدى المتوسطي المالي والاقتصادي الذي انعقد بمدينة ميلانو (إيطاليا) 12-14 نوفمبر 2012.

المنتدى الاقتصادي والمالي للبحر المتوسط (ميلانو، ايطاليا)

مكنت مشاركة المندوبية العامة للتنمية الجهوية ممثلة في المديرة العامة في فعاليات المنتدى من الترويج لولايات الشمال الشرقي والوسط الشرقي مع تقديم عرض حول فرص الاستثمار الأجنبي ببلادنا المباشر أو في نطاق الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من خلال تنشيط منبر حول فرص الاستثمار في المشاريع الكبرى للبنية الأساسية ببلدان جنوب المتوسط.

دعم التشغيل في ولاية بنزرت...

وقّعت المندوبية العامة للتنمية الجهوية اتفاقية إطارية مع مكتب تونس لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لبلورة وانجاز إستراتيجية لتدعيم فرص التشغيل بولاية بنزرت خصوصا منها في مجال واعد : «الاقتصاد الأخضر». ويحظى المشروع بدعم مالي ياباني يندرج ضمن مساهمة اليابان في مساندة المجهود الوطني لإحداث مواطن شغل بالجهات.

منتدى الأعمال والتكنولوجيا 2012
(تونس 28-30 نوفمبر 2012)

ساهمت المندوبية العامة للتنمية الجهوية في تنشيط فعاليات «منتدى الأعمال والتكنولوجيا» من خلال تركيز فضاء لعرض وتوزيع آخر إصداراتها: «ولاية... في أرقام»(2011)و«مجلة التنمية الجهوية» بالإضافة إلى دعائم الترويج لمقومات الاستثمار بالشمال الشرقي والوسط الشرقي.

«التصرف في الميزانية حسب الأهداف»

انخرطت المندوبية العامة للتنمية الجهوية منذ 2012 في مسار تركيز منظومة «التصرف في الميزانية حسب الأهداف» على مستوى وزارة التنمية الجهوية والتخطيط والهياكل تحت الإشراف. وقد تم تنظيم ندوة داخلية لمزيد تحسيس الإطارات بمحتوى وجدوى هذه المنظومة كأداة داعمة للنجاعة في توظيف الموارد المالية العمومية علما وأنه تم تعيين فريق مكون من 5 إطارات ليتولى مواكبة مسار التدريب العملي حول هذه الآلية الجديدة وذلك لتأمين تركيز مكوناتها بالمندوبة العامة للتنمية الجهوية.

الأسبوع العالمي للمبادرة (تونس، 13 نوفمبر 2012)

تمثلت المشاركة الثانية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية في فعاليات هذه التظاهرة الدولية في تنشيط يوم دراسي من تنظيم المدرسة العليا للتجارة بتونس (جامعة منوبة) حول «المبادرة الاجتماعية في تونس: الواقع والرهانات»، وأفرزت الأشغال توصيات عملية لتأطير هذه الآلية المجددة لإدماج الشباب في الدورة الاقتصادية من خلال بعث مشاريع صغرى مستدامة من ذلك تفعيل دور الهياكل الحكومية لمساندة التنمية الجهوية في تدعيم المبادرة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التنموي المحلي.

«ولاية ... في أرقام» لسنة 2011

صدرت النشرية الإحصائية السنوية للمندوبية العامة للتنمية الجهوية «ولاية... في أرقام» لسنة 2011[1] في صيغة مجددة مدعمة بخرائط بيانية ومتضمنة للمعطيات الإحصائية لولايات إقليمي الشمال الشرقي (تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة ونابل وبنزرت وزغوان) والوسط الشرقي (سوسة والمنستير والمهدية وصفاقس) مع قرص مضغوط يشمل المحتوى الورقي وتقديم مختصر لبقية الولايات.

1 لاقتناء النشرية، يرجى الاتصال بالإدارة المركزية للمعلومات الجهوية والدراسات والمناهج

ولايـــة منوبـــة :
المخزون الأخضر لإقليم تونس

حبيب السكندراني
شاكـر لـطيـف

امتداد استراتيجي لإقليم تونس

نظرا لـ :

- قربها من الأقطاب الحضرية الكبرى
- فلاحتها السقوية تتيح تنمية صناعات غذائية ومنتجات بيولوجية
- بنيتها التكنولوجية
- كفاءاتها متعددة الاختصاصات

فضاء كلـه وعـــود

- بنية أساسية في خدمة مختلف القطاعات
- قطاعات اقتصادية في تطور
- مجالات واعدة في السياحة الثقافية والبيئية وتقنيات المعلومات والاتصال

بنية أساسية متنوعة وقطب كفاءات

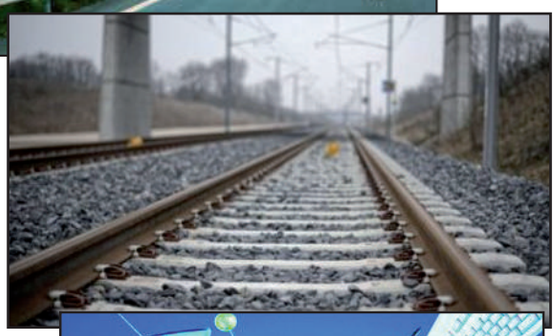

- طرقات حديثة (ط.و 5 ، ط.و 7 وط.و 8)
- المترو الخفيف يربط مركبها الجامعي ببقية مدن الإقليم وشبكة حديدية
- تعبرها الطريق السريعة تونس- وادي الزرقة
- قربها من مطار تونس قرطاج الدولي والميناء التجاري برادس

المركب الجامعي بمنوبة

- القطب الثالث بالجمهورية : 11 مؤسسة تعليمية
- (حوالي30 ألف طالب)
- كلية الآداب والفنون والإنسانيات
- المدرسة الوطنية للعلوم والمعلوماتية
- معهد الصحافة وعلوم الأخبار
- المدرسة العليا للعلوم وتقنيات التصميم
- المعهد العالي للتوثيق
- المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقصر السعيد
- المعهد العالي للمعوقين
- المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات
- المعهد العالي للفنون والملتميديا
- المدرسة العليا للتجارة
- المدرسة العليا للتجارة الالكترونية
- محضنة جامعية للمؤسسات المجددة : «منوبة للتكنولوجيا»

قطب كفاءات

- 3 مراكز تكوين في الالكترونيك والاكساء والاشغال العامة
- 3 مراكز للتدريب الفلاحي
- 60 مركزتكوين مهني خاص (1700 متربصا سنويا)

طموحها في هذا المجال

المركب الجامعي في شراكة مع المؤسسات الأجنبية والاندماج التام مع إقليم تونس

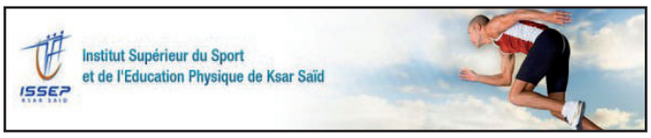

الفلاحـــة : منتجات متنوعة بحوض مجردة

أرقام مهمة

المساحات الفلاحية : 101390 هك

المساحات المحروثة : 88640 هك

الغابات : 12750 هك

المساحات السقوية : 26300 هك

الموارد المائية : 174 مم3

أول منتج للقنارية والاجاص

مدعماتـــــها

- شبكة متماسكة للري
- مساحات سقوية مهيكلة ومهيئة

مشروع تحديث المساحات العمومية السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (4350 هك)

طموحها في هذا المجال

حوض للمنتجات البيولوجية

مجالات واعدة

الفلاحـــــــــــــــــــة		الصناعات الغذائية
وحدة لزراعة النباتات الطبية والعطرية وتجفيفها واستخراج الزيوت انتاج السماد انتاج نباتات الزينة والزهور والعطر مشاتل الاشجار المثمرة	مشاتل زيتون الزيت غراسة عنب المائدة تربية الحلزون تربية السمان تربية النحل البيولوجي تربية الحجل تربية وتأصيل الخيول العربية	تجفيف الطماطم وتحويلها (مصبرة ، شرائح، مكعبات...) الأطعمة الجاهزة ونصف الجاهزة وتعليبها تحويل وتكييف الزيوت البيولوجية تعليب زيت الزيتون تحويل وتجميد الخضروات والغلال

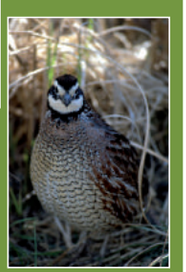

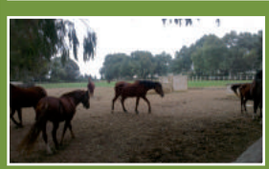

القطب الصناعي المستقبلي لإقليم تونس

أرقام مهمة

- 12 منطقة صناعية بـ 122 هك
- 211 منشأة صناعية تشغل حوالي 20 ألف عامل
- اكثر من 3 آلاف حرفي وحرفية
- 190 وحدة حرفية
- 150 مؤسسة تمتعت ببرنامج التأهيل الصناعي

طموحها في هذا المجال

أرضية صناعية
تعتمد على الذكاء

من أهم مقوماتها

- فضاء للانشطة الاقتصادية «الفجة» : 216 هك مخصصة للأنشطة الصناعية والخدمات ذات قيمة مضاعفة عالية
- مركز تكوين
- بنوك ومكاتب بريد
- فضاء للعرض

مجالات واعدة

- نسيج أقمشة «Gabardine»
- نسيج أقمشة «Denim»
- نسيج السراويل
- صقل النسيج (صبغ وتكملة الاقمشة)
- الخيط
- الأدوية والأمصال
- تجهيزات طبية

تقنيات المعلومات والاتصال : من المقومات الجديدة لاقتصاد الجهة

- آليات مستقبلية للنهوض بالاقتصاد الجهوي والتصدير الخدمات لتدعيم القدرة التنافسية للجهة واندماجها في محيطها الدولي
- توسعة القطب التكنولوجي بالغزالة المبرمج بالولاية (55 هك) وتفاعله مع المؤسسات الجامعية بالمركب الجامعي.
- قسط أول بصدد الانجاز (15 ألف م2) به محضنة مؤسسات وفضاء للمبادرة
- توفر مقومات الاقتصاد اللامادي الرقمي مما يتيح :

- التشابك بين الصناعة والبحث العلمي والتكوين المهني
- التصرف الأمثل في الابتكار التكنولوجي
- بعث المؤسسات المبتكرة وتدعيم النسيج الصناعي وقطاع الاتصال

مجالات واعدة

المعلوماتية والاتصال:

- هندسة الخدمات عن بعد وتطبيقاتها في «العمل عن بعد»
- التصرف في التجديد التكنولوجي
- البرمجيات
- تركيب لوازم المراقبة

مجالات واعـدة في السياحة الثقافية والبيئية وفي الخدمات

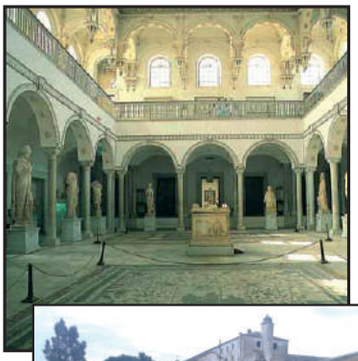

- قصور البايات (32) من أهمها الوردة وقبة النحاس والمتحف العسكري
- مواقع أولياء (زاوية السيدة المنوبية، سيدي علي الحطاب..)
- منتزهات طبيعية : ميانة (20 هك) وعين الصيد (394هك)
- جسر البطان
- رياضة الفروسية بقصر السعيد
- مركز تربية الخيول بالبطان
- دار الصناعات التقليدية بالدندان(43 ورشة و34 اختصاص تقليدي)

الخدمات الصحية

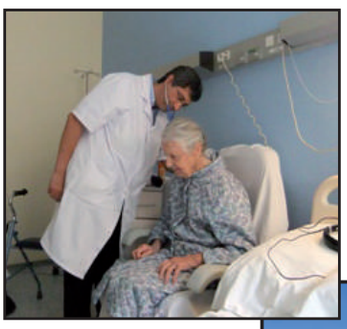

- مصحة متعددة الاختصاصات
- مصحة للعناية المركزة والنقاهة (طب الشيخوخة)
- صنع الآلات شبه الطبية
- صناعة الأدوية والتلاقيح واللوازم الطبية

السياحة و الترفيه

- مركز ترفيه
- منتزه عائلي غابي
- محطة استراحة سياحية

سيدي مخلوف، ولاية مدنين

جمع المحار : نشاط جدير بالمساندة...

عبد اللطيف راشد
رئيس المشروع

أدرج «برنامج التنمية المندمجة»[1] مشروعا بمعتمدية سيدي مخلوف (ولاية مدنين) تضمن عناصر لتوفير بنية أساسية تكون حاضنة لمشاريع فردية منتجة من شأنها أن توفر 256 موطن شغل مباشر وذلك بإحداث منطقة سقوية «تابرقيت» (60 هك) ومركزا لتخزين المحار بمرفأ الصيد البحري «القرين» وتهيئة وتعبيد طرقات (16.5 كلم) وتزويد الأهالي بالماء الصالح للشراب (47 عائلة) بالإضافة إلى إحداث مركبا للطفولة وناديا للشباب الريفي.

وتقدر تكلفة هذه المرافق بـ 3.5 م.د تضاف إليها استثمارات منتظرة (1.4 م.د) تمولها مؤسسات مالية لإحداث مشاريع (21 مشروعا فلاحيا و21 مهنة صغرى).

معتمدية سيدي بومخلوف

هي منطقة ريفية بالأساس فلاحية رعوية (65 ألف هك) تعرف بإنتاج زيت الزيتون وتربية الماشية يتعاطى أهلها حرفا ومهنا صغرى وبها وحدات صناعية أغلبها غذائية.

وتأوي سواحلها (40 كلم) مرفأ «القرين» الحاضن لأسطول بحري يعد 190 مركبا منها 70 مجهزة بمحركات وهي تعرف بوفرة المحّار (90 % من إنتاج الولاية لهذه المادة البحرية) وهو نشاط واعد لو يحظى بالعناية الملائمة من محافظة على التوازن البيئي البحري ومن إحاطة مهنية بالعاملات فيه بضمان الجودة وتأمين مسالك الترويج.

عمل شاق ودخل زهيد...

يشكل نشاط جمع المحّار مورد رزق أساسي للمرأة الريفية بسيدي مخلوف وهو موسمي (أكتوبر- ماي) تتعاطاه العاملات بطريقة تقليدية بما ينجر عنه متاعب صحية. كما أنهن تعانين من عدم تكافؤ العلاقة التجارية مع الوسطاء عند إبرام صفقات البيع لما تفرزه من أثمان زهيدة، مقارنة بسعر الترويج للاستهلاك، ومن هشاشة اقتصادية بفعل الراحة البيولوجية الضرورية. ويشكو «المجمع التعاوني لتنمية الصيد البحري» بالمعتمدية من تواضع القدرة على تنظيم النشاط بما يحمي الثروة البحرية المحلية

1 إبرام العقد في 5 ماي 2011

وبما يسند جامعات المحّار ويأمن ديمومة مورد رزقهن...

التكوين والتأطير التنظيمي

للنهوض بواقع جامعات المحّار أدرج «مشروع التنمية المندمجة» بسيدي مخلوف تدخلا يستهدف مساندتهن : تكوين 120 منخرطة «بمجمع التنمية» متحصلات على رخص صيد في مهنتهن الأساسية وفي حرف تقليدية. ومن شأن هذا التدخل المباشر أن يمكنهن اقتصاديا من خلال دعم الدخل الفردي وتأمين ديمومة مورد الرزق على مدار السنة مع توفير وتأطير المبادرات للإنتصاب الحر من حيث مصاحبتهن في بلورة المشاريع والتوجيه نحو مصادر التمويل. كما أن السعي حثيث لتطوير أداء «مجمع تنمية» للإرتقاء به إلى مستوى الهيكل المهني الناجع في خدمة أهل المهنة وذلك ببناء وتجهيز مركزا لتجميع وتخزين المحّار بمرفأ «القرين» يتصرف فيه بما يفعّل من دوره ويدعم موارده المالية لتنويع وتوسيع خدماته لضمان الإستغلال الأمثل للثروة البحرية المحلية .

التعاون اللامركزي لتدعيم المجهودات المحلية

حظيت معتمدية سيدي مخلوف خلال سنة 2012 بدعم لامركزي من مقاطعة «الهيرو» (Hérault) (فرنسا) بفضل «مشروع التعاون المتضامن» المدرج ضمن اتفاقية التوأمة المبرمة مع ولاية مدنين، محورها السياحة الجبلية والصحراوية والعمل البلدي وحماية الشريط الساحلي. وانتفعت جامعات المحّار بمساهمة «المشروع» لدعم قدراتهن ولتنويع أنشطتهن إذ تم إنشاء مركزا لتكوين الفتاة الريفية «القرين» لتدريب 50 مهن في الحرف التقليدية (الزربية، الطريزة، السمارة...) مع تخصيص منحة شهرية وتوفير قروض صغرى دون فائدة لإحداث مشاريع فردية يتم تسديدها لفائدة «مجمع التنمية» الذي يتولى بدوره إستثمارها بتمويل حرفيات أخريات بما يساهم في تحسين موارده المالية تفعيلا لدوره المهني.

وسيساهم المشروع الفرنسي في النهوض بنشاط جمع المحّار خصوصا وبواقع المرأة الريفية بسيدي مخلوف عموما. وقد تم للغرض الاتفاق على توفير موارد مالية إضافية لإحداث فضاء عرض وترويج للمنتجات الحرفية.

دعما للشراكة المحلية،
اللجان المحلية تنظر في تقدم انجاز المشاريع

إجتمعت 44 "لجنة محليّة للتنمية"[1] لمتابعة تقدم إنجاز مشاريع "برنامج التنمية المندمجة" ولإستحثاث نسق تنفيذها. وقد واكب أشغالها بالخصوص، فاعلين من المجتمع المدني (47,6 %) وإطارات إدارية وفنيّة محلية (35,8 %) ومركزية (16.6 %)[2].

ومن أبرز المسائل المستعرضة :

العناصر الجماعية :

طول إجراءات التسوية العقاريّة للأراضي المُخصصة لإنجاز البنية الأساسية المُنتجة والتجهيزات الجماعية بما أدّى إلى تأخر في انطلاق أشغـال 20 مشروعا (42 % من مجموع المشاريع)

تدخل محتشم للنيابات الخصوصية في فضّ إشكاليات الإنجاز (16 مشروعا أي 33 % من المجموع) وفي تخصيص العقارات اللازمة أو في تنسيق تدخلات الهياكل العمومية المعنية أو في البتّ في أمثلة تهيئة والمصادقة عليها أو في تقديم البرامج الوظيفية.

بُطئ في الدراسات التنفيذية وفي إسناد الصفقات لإنجاز الأشغال من قبل المصالح الفنيّة الجهوية لتواضع مواردها البـشريّة (30 مشروعا أي 62.5 % من المجموع).

إقبال محتشم لمكاتب الدراسات ومقاولات الأشغال العامة على المشاركة في طلبات العروض لإنجاز الدراسات أو الأشغال (حفر آبار عميقة، تهيئة مسالك ريفية) لمحدودية قدرتها على الانجاز أو لتقلبات الظرف الأمني بالمناطق المنتفعة بالبرنامج، خصوصا بالولايات الغربية منها (قفصة، القصرين وسيدي بوزيد).

متابعة دون المطلوب من قبل الادارات الجهوية لسير الأشغال المنجزة التي لايشملها مكتب مراقبة على غرار المسالك الريفية...

حوز أراض مخصصة لإنجاز عناصر مشاريع واعتراضات الأهالي ضد إدراج مسارات مسالك أو مدّ قنوات مياه أو مواقع منشآت آبار مع المطالبة باستبدالها بعناصر أخرى (18 مشروعا أي 37.5 %).

1 الخميس 13 سبتمبر 2012

2 وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، المندوبية العامة للتنمية الجهوية، دواوين التنمية الجهوية.

المشاريع المنتجة:

- عزوف الشباب عن إحداث المشاريع الخاصة،
- عدم استجابة الشريحة المستهدفة بالانتصاب للحساب الخاص لشروط مؤسسات التمويل (ضمان عيني، ضامن بالكفالة، تمويل ذاتي، المال المتداول...)،
- مشاريع تكرارية مقترحة لا تلائم توجهات مؤسسات التمويل التي تفضل مشاريع مجددة ذات ربحية مرتفعة .
- مديونية الباعثين وتواضع استخلاص القروض المسندة من قبل البنوك مباشرة أو عن طريق الجمعيات التنموية بما لا يحفز مؤسسات التمويل على المجازفة،
- تأخّر تفعيل آلية «اعتماد الانطلاق» لتوفير التمويل الذاتي (أو جزء منه) للمشاريع المتحصّلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن.

التوصيات :

العناصر الجماعية:

- تفعيل دور النيابات الخصوصية في متابعة انجاز مشاريع البنية الأساسية المنتجة والتجهيزات الجماعية حسب المواصفات المطلوبة،
- دعم قدرة المصالح الفنية المحلية والجهوية لتأمين إعداد أفضل للملفات الفنية وتوفير الإمكانات الملائمة لحسن متابعة الإنجاز والمراقبة،
- دعوة «اللجان المحلية للتنمية» لمعالجة المشاكل المترتبة عن حوز العقارات مع ضمان حق الاعتراض بالحوار الجاد.

العناصر الفردية:

- تكثيف التحسيس حول الآليات والتشجيعات المتوفرة، تساهم فيه الأطراف الفاعلة في المساندة والتمويل لفائدة الباعثين خصوصا.
- تفعيل الشراكة بين «المندوبية العامة للتنمية الجهوية» والبنك التونسي للتضامن لتسريع التمويل.
- التعجيل بتفعيل آلية «اعتماد الانطلاق» وبحث إمكانية تخصيص حصة من اعتماداتها لفائدة المنتفعين «ببرنامج التنمية المندمجة».
- دعم تشريك الفئات المستهدفة ومكونات المجتمع المدني في تنفيذ المشاريع،
- الدعوة لتكثيف جلسات «اللجان المحلية للتنمية» لإحكام المتابعة مع تفعيل دورها،
- تفادي إسناد أكثر من صفقة عمومية لنفس مقاولة الأشغال العامة درءا للتأخير في الإنجاز،
- دعوة البنك التونسي للتضامن لاستئناف تمويل الجمعيات قصد إسناد قروض صغرى.

وزارة التنمية الجهوية والتخطيط تتابع تنفيذ البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2012

انعقدت بمختلف ولايات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي جلسات عمل حول متابعة إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2012 ساهم في تنشيطها إطارات من وزارة التنمية الجهوية والتخطيط ومن المندوبية العامة للتنمية الجهوية، مركزيا وجهويا.

وتم التطرق إلى :

- ضعف استهلاك الإعتمادات المرصودة باعتبار أن فتح الجزء الأكبر منها تم في أواخر شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر 2012،
- عدد هام من المشاريع في طور إعداد طلب العروض أو إمضاء صفقات بالتفاوض المباشر مع المستلزمين العموميين وأخرى بصدد تحيين الدراسات.

كما تم تسجيل صعوبات وعراقيل حالت دون إنجاز عديد من العناصر المدرجة، تتمثل أبرزها في :

- تأخر في فتح الإعتمادات المرصودة لبرنامج سنة 2012،
- محدودية الموارد البشرية والإمكانات اللوجستية لدى دوائر المجالس الجهوية والمصالح الجهوية والمحلية،
- عدم إدراج تكلفة الدراسات بالإعتمادات الخاصة بالمشاريع وعدم إقرارها بفقرة مما يمثل إشكالا قانونيا مع مصالح مراقب المصاريف العمومية،
- مشاركة متواضعة للمقاولين بالجهات بفعل النشر المتزامن لطلبات العروض بما يؤدي لتمديد الآجال أو إعادة نشرها،
- اعتراض المواطنين على إنجاز بعض المشاريع،
- عدم توفر قاعدة بيانات إجتماعية للتثبت من أحقية الانتفاع بمساعدات السكن وموارد الرزق فضلا عن صعوبة إعداد ملفات «تدعيم موارد الرزق» (فاتورات تقديرية خاصة)،
- عدم تجذر تشريك المجتمع المدني في اختيار المشاريع مما يؤدي لصعوبة التوافق حولها،
- التكلفة التقديرية للمشاريع دون الكلفة الحقيقية المحددة بدراسات معمقة مما يستوجب توفير إعتماد للدراسات،
- إشكاليات عقارية تحول دون إنجاز عديد المشاريع،
- تزامن فتح إعتمادات التعهد والدفع وما ينجر عنه من تقدير غير سليم للإنجاز الفعلي،
- صعوبة توفير المعدات الفنية للشركة التونسية للكهرباء والغاز (عداد، وأعمدة وقاية...)،
- عدم تضمن الاعتمادات المرصودة لتحسين المسكن لكلفة اليد العاملة،
- تبقى إجراءات عناصر أي مشروع (زيارات ميدانية، بحوث...) غير ممكنة لتواضع الإمكانات المتوفرة وذلك بفعل حذف مصاريف التسيير منذ سنة 2003.

توصيات

- فتح اعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية مستقبلا خلال الثلاثي الأول من كل سنة لاستحثاث نسق الإنجاز،

- إعطاء صلاحيات أكثر للمجالس الجهوية في معالجة الإشكاليات العقارية التي تحول دون إنجاز المشاريع،
- توضيح منشور السيد رئيس الحكومة عدد 63 بتاريخ 30 نوفمبر 2012 الخاص بضبط مشاريع البرنامج الجهوي للتنمية و تنفيذها ومتابعتها خصوصا الفقرة المتعلقة بمساهمة المجلس الجهوي في مشاريع البلديات والهياكل والجمعيات، إذ تعتزم عدة ولايات إنجاز مشاريع داخل المناطق البلدية دون مساهمة بلدية،
- تخصيص نسبة من الإعتمادات للتسيير والمتابعة،
- دعم الموارد البشرية لدوائر المجالس الجهوية بانتداب مهندسين (بناءات مدنية، وطرقات وجسور...) وفنيين في الإعلامية،
- إحداث إدارات فنية محلية لتوفير شروط ونجاعة التنفيذ والمراقبة،
- وضع قاعدة بيانات إجتماعية حول المنتفعين بمختلف التدخلات،
- تدعيم قدرات المجتمع المدني لمعاضدة مجهود الدولة في التنمية بالتوعية والمصالحة،
- تكوين «لجنة قيادة» بالمجلس الجهوي لكل ولاية لمتابعة تنفيذ المشاريع،
- تجميد العمل بمنشور 30 نوفمبر 2012 في ما يتعلق بالمساعدات الفردية الى حين مراجعته تناغما مع المنشور الثلاثي المشترك لـ 20 جوان 2011 ،
- الترفيع في قيمة الإعانة لتحسين المسكن (من 500 د إلى 3000 د) ولإحداث موارد الرزق (من 1000 د إلى 3000 د)،
- إصدار وزارة التنمية الجهوية والتخطيط لمنشور توضيحي حول كيفية اسناد اعتمادات موارد الرزق وضبط مجالات الانتفاع بها،
- تدعيم عنصر «تحسين المسكن» برصد إعتماد لليد العاملة،
- رصد إعتمادات للدراسات عند بداية السنة الإدارية مع إسنادها لمكاتب مختصة بما يساعد عمل المصالح الفنية،
- توضيح إجراءات إبرام الإتفاقيات بين المجلس الجهوي والمستلزمين العموميين لتفادي خطايا التأخير،
- تعيين مخاطب وحيد لكل ولاية على مستوى وزارة التنمية الجهوية والتخطيط،
- تجميع شراءات المجالس الجهوية لضمان الإسراع بالإنجاز والمشاركة المكثفة للمقاولين،
- تبويب الإعتمادات، تعهدا ودفعا، حسب فقرات ترسيم المشاريع بدل فتحها جمليا ضمن الفصل 99 وذلك تفاديا لطول الإجراءات،
- فتح 50% من الاعتمادات (دفعا) قبل مد وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بتقرير فرز العروض (تعبيد المسالك الفلاحية...)،
- التنسيق مع الجماعات العمومية المحلية لتوفير العقارات اللازمة للبناءات المدنية (مقرات المجالس القروية، دور الشباب...)، والفضاءات الصناعية،
- فتح اعتمادات لتحسين السكن وتدعيم موارد الرزق وفق برنامج وظيفي أولي وذلك بعد ضبط القائمات الإسمية للمستفيدين وموافاة وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بها.

تفعيلا للامركزية، اللجان المحلية تتابع المشاريع العمومية...

تجسيما لمهامها الأساسية الهادفة لتنشيط العمل التنموي بالجهات بما يساهم في دفع المشاركة الفاعلة للهياكل اللامركزية العمومية ولمكونات المجتمع المدني المحلي ولأصحاب الأعمال، تولت المندوبية العامة للتنمية الجهوية تنشيط جلسات عمل اللجان المحلية للتنمية[1] «بمعتمديات إقليمي الشمال الشرقي والوسط الشرقي» وذلك لاستعراض مدى تقدم إنجاز المشاريع العمومية المدرجة بها خلال سنة 2012 ولرصد المشاغل المحلية وتقديم مقترحات عملية إجرائية واستثمارية لدفع حراك التنمية. وقد اتسمت الأشغال بالجدل الإيجابي إذ واكبها ما يزيد عن 2500 ممثل لأحزاب سياسية وجمعيات ومصالح إدارية وفنية، محلية وجهوية.

وأفرزت الأشغال مشاغل محلية يمكن حوصلتها في :

- عدم إدراج مقترحات محلية لمشاريع يعتبرها الفاعلون بالمنطقة أساسية ضمن ميزانية الدولة لسنة 2013،
- وضع بيئي وعمراني يبعث على الإنشغال يتطلب التدخل كجهر وصيانة شبكة الصرف الصحي،
- تنسيق دون المؤمل بين الهياكل العمومية المتدخلة في برمجة وانجاز مشاريع البنية الأساسية،
- مشاركة محتشمة للمجتمع المدني المحلي عند مداولات اقتراح مشاريع ميزانية الدولة،
- طول الإجراءات الإدارية لإنجاز المشاريع ناجمة عن تعدد المتدخلين،
- مساحات فلاحية دولية خصبة مهملة تستدعي التعجيل بالتسوية،
- إستفحال ظاهرة الاكتساح العشوائي للمناطق الخضراء والمنتزهات العمرانية،
- بطالة ومبادرة هزيلة للانتصاب الفردي،
- تحسين المسكن والإسكان.

1 الخميس 27 سبتمبر 2012.

كما تقدم المشاركون في الأشغال بمقترحات إجرائية ذات أهمية نذكر منها :

- تفعيل دور «مجامع الصيانة والتصرف» في تنشيط المناطق الصناعية مع إحداث مناطق جديدة مهيئة،
- تكثيف المراقبة والمتابعة الميدانية لأشغال المرافق العمومية ضمانا لحسن الإنجاز في الآجال طبقا للمواصفات المطلوبة،
- تفصيل المحتوى المادي والمالي للمشاريع العمومية محليا (بالمعتمدية) خصوصا منها غير الموزعة جهويا (صيانة المدارس، بناء وتوسيع المعاهد، تجهيزات تربوية...) بالتنسيق بين الهياكل العمومية المعنية ووزارة التنمية الجهوية والتخطيط،
- تشريك منظمات المجتمع المدني في اقتراح المشاريع العمومية لتفادي أي اعتراض عند الإنجاز،
- التصدي لحوز واستغلال الأراضي الدولية والبلدية دون وجه قانوني،
- مساندة الشباب العاطل من حاملي الشهائد العليا والتكوين المهني بالتمويل الذاتي لبعث المشاريع،
- تحسين المسكن والإسكان بإزالة المساكن البدائية،
- تغيير صبغة أراضي دولية لتوفير مقاسم للسكن الاجتماعي،
- مراجعة وضعية شركات الإحياء الفلاحية وتخصيص مقاسم للفلاحين الشبان،
- فض النزاعات العقارية (التعويض المالي لأصحاب الاراضي) بما يسرع فى الإنجاز...

تركيا

منظومة متكاملة للمعلومات الإحصائية الجهوية

رضا الزعيم

تشكل منظومة الإحصاء الجهوي أداة أساسية في عملية التخطيط للتنمية. وتشهد تركيا في هذا المجال تطورا جديرا بالاهتمام أمكن معاينة مختلف ملامحه...

التصنيف الإحصائي للوحدات الإقليمية

يصنف المجال الترابي في تركيا إلى أربع مستويات :

- «المستوى 0 » : يمسح كامل البلاد،
- «المستوى 1» : 81 «جهة» («الولاية» في تونس)،
- «المستوى 2» : 26 «إقليما» يستند إلى المعايير المعتمدة بالإتحاد الأوروبي،
- «المستوى 3» :12«إقليما» معادلا للأقاليم بتونس.

ويستند الإحصاء الجهوي إلى قاعدة بيانات إحصائية مرنة تم تركيزها منذ سنة 2006 تحتوي على 174 جدولا إحصائيا مؤثثة بـ 2153 متغيرة ديمغرافية واجتماعية مجمعة من 26 قطاعا حسب التصنيف المذكور.

يتم نشر المعطيات الإحصائية والمعلومات الجهوية في شكل نشريات ومطويات ورقية تتعلق بالمستويات «0» و «1» و« 2» مع تحيينها سنويا والتثبت منها من قبل الوكالات الجهوية للتنمية لترسل إلكترونيا للإدارة المركزية لتتولى بدورها طباعتها ونشرها.

كما يقع نشر المعطيات على الخط باعتماد حقوق ولوج بمستويات مختلفة تسمح بحصول انتقائي على المعلومة حسب الحاجة.

سياسة تنمية الأقاليم

تعتبر سياسة تطوير الأقاليم أساسية وهيكلية إذ تسعى تركيا لتحسين مستوى التنمية بمختلف جهاتها وذلك عبر التفعيل الأمثل والأجدى لمصادر النمو وإمكانات التطور المتاحة.

ويكون ذلك بجعل «الأقاليم» في تنافس فيما بينها لدفع العمل التنموي وديناميكية محلية وإقليمية بما يسمح بتطور جهوي معتدل للفوارق فيما بينها.

وتتمتع الأقاليم الأقل تطورا بحوافز وامتيازات مالية من شأنها استقطاب المستثمرين. ويقع قيس مستوى التنمية بالأقاليم من خلال احتساب «مؤشر التنمية»، بتجميع 61 متغيرا اقتصاديا واجتماعيا موزعة على 8 مجموعات : التشغيل والمنافسة والمالية والديمغرافيا والتربية والصحة والإتصال وجودة الحياة. ثم يتم اعتماد طرق إحصائية متطورة لإحتساب مؤشرات مركبة لدرجة التنمية بالأقاليم مرتبة تفاضليا. وهي منهجية مطابقة للمنهجية المعتمدة ببلادنا [1].

الحسابات الجهوية

منظومة قاعدة المعطيات الجهوية في تركيا ومسالك تحيينها محكمة بدءا بمستواها الجهوي فالإقليمي فالوطني، إذ صار للدولة نظاما شبه آلي لجمع وتحليل ونشر الإحصائيات الجهوية الدقيقة والشاملة بمستوياتها الثلاثة وتسهيل الولوج للمبحرين الباحثين.

وزيادة عن قائمة في الهياكل المنتجة للمعطيات الإحصائية كما هو الشأن بتونس، ينص قانون الإحصاء التركي على بنود تعاقدية تلزم بإثراء نظام المعلومات الوطني الجهوي وذلك بموافاة إدارات التنمية بها إبان صدورها وبعد استيفاء مسارات التثبت لنشرها الكترونيا ثم ورقيا. وهو مسار متكامل يشمل تركيز وكالات جهوية للتنمية ذات مقومات وصلاحيات لجمع ونشر المعلومة الإحصائية بصفة ذاتية ومستقلة، ولاحتساب مؤشرات الصادرات والواردات الجهوية.

كما تم احتساب الإنتاج للأقاليم («المستوى 2» (26) للتقسيم الترابي) في قطاعات الفلاحة والصناعات والخدمات من خلال استمارات وزيارات ميدانية دورية للمؤسسات المنتجة.

ويبقى مؤشر الصادرات والواردات الجهوية صعب الإحتساب ليتم تقديرها باعتماد الصادرات والواردات الوطنية للقطاعات المعنية مع تعديلها بحصص الإقليم من المجموع الوطني للإنتاج والإستهلاك.

مقترحات للنهوض بمنظومة المعلومة الجهوية في تونس

لتصويب منظومة الاحصاء الجهوي ببلادنا نقترح :

- مراجعة هيكلة منظومة «الوزارة» من هياكل المساندة وإداراتها الجهوية بالإرتقاء بصلاحياتها ووسائل عملها وفق ضوابط محكمة.
- وضع «قواعد معطيات جهوية ووطنية لامركزية موزعة» [2] مع تدقيق مراحل إنجازها وضبط مسارات تعاقدية ملزمة للأطراف المتدخلة بإثرائها وتحيينها دوريا.
- مراجعة «قانون الإحصاء» لإلزام منتجي الإحصاءات بتأمينها في الإبان ليتسنّى نشرها جهويا على الخط ثم ورقيا على الصعيد المركزي.
- التفكير في تركيز «نظام المعلومات الجهوية الموزع» بصفة موسّعة ومرنة وفي تصور «مرصد للظرف الاقتصادي» لإثراء نظام الإحصاء الوطني الموزع بمعطيات كيفية يصعب احتسابها، متأتية من رصد للتفاعلات والمضاربات الميدانية، جهويا ومحليا.

1 خارطة الأولويات الجهوية 1985

2 « Système d'information culturel réparti »